عنيفة بين المتظاهرين الفلسطينيين وقوات الجيش الاسرائيلي أسفرت عن استشهاد سبعة مواطنين وجرح أكثر من خمسمئة آخرين. وفي الحال، توقف آلاف العمّال الفلسطينيين عن العمل في اسرائيل، وعادوا الى قطاع غزة في قوافل من المركبات التي رفعت العلم الأسود، فيما كان المواطنون يحيّون العمّال العائدين الذين قال أحدهم: «الافضل لنا ان نموت جوعاً على ان نعود الى العمل في اسرائيل» (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**). من جانبها، قرّرت القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة اعلان الاضراب العام («الشرق الاوسط»، **مصدر سبق ذكره**)؛ كما دعت العمّال الفلسطينيين الى مقاطعة العمل في اسرائيل لمدة سبعة أيام. ودعا رئيس جمعية الدراسات العربية، فيصل الحسيني، الذي وصف المذبحة بأنها احدى نتائج نشر الافكار العنصرية، ورفض مقترحات السلام الفلسطينية، والمصرية، وحتى الاميركية، الدبلوماسيين الاجانب في القدس الى الطلب من حكوماتهم تحديد موقف بشأن الدعوة الى تأمين حماية دولية للفلسطينيين في المناطق المحتلة، ودعوة الدول الموقّعة على اتفاقية جنيف الى ممارسة الضغوط في هذا الاتجاه. وكان قادة فلسطينيون من المناطق المحتلة أعلنوا اضراباً عن الطعام رافعين ثلاثة مطالب، هي: عقد جلسة لمجلس الأمن الدولي لمناقشة الاوضاع في الاراضي المحتلة؛ وتشكيل لجنة تحقيق محايدة للتحقيق في الهجوم الدامي على العمّال الفلسطينيين؛ وتأمين حماية دولية فورية للفلسطينيين في الضفة والقطاع. وسرعان ما تطوّر الاضراب وتعاظم حجم المشاركين فيه، فتجاوز ثلاثين شخصاً اعتصموا في مقر الصليب الأحمر الدولي، في القدس (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**). ووصفت زعيمة حركة حقوق المواطن (راتس) عضو الكنيست الاسرائيلي، شولاميت الوني، طلب الحماية الدولية بأنه لصالح الفلسطينيين والاسرائيليين. وقالت ان اسرائيل «أثبتت انها مجتمع لا يستطيع ضبط نفسه» (**فلسطين الثورة**، ٣/٦/١٩٩٠؛ نقلاً عن **كول هعير**، ٢٤/٥/١٩٩٠). وهو تقدير على درجة كبيرة من الصحة عكستها تقديرات مراقبين أعلنوا تخوّفهم من قيام اسرائيليين آخرين بارتكاب مذابح جديدة مماثلة بهدف ترويع الفلسطينيين في الضفة والقطاع، ودفعهم نحو مغادرة بلادهم هرباً من جحيم المذابح، أو التراجع عن انتفاضتهم التي اجتازت ثلاثين شهراً من عمرها بنجاح أفشل كل خطط الاحتلال الاسرائيلي، الرامية الى القضاء عليها، أو اضعافها الى حدّ يجعل من تأثيراتها في داخل اسرائيل، وفي الأوضاع السياسية في المنطقة وتطوّراتها، أمراً ثانوياً.

على ان جانباً من نتائج المذبحة انعكس بصورة دراماتيكية على داخل اسرائيل؛ اذ أطلقت المذبحة صفارات الانذار لخطر جديد يتهدّد اسرائيل من داخلها، انطلق من مناطق الجليل، حيث تعيش أغلبية عربية، بلغ ردّ فعلها على الاحداث حدّاً غير مسبوق منذ العام ١٩٦٧. فقد استجاب الفلسطينيون في اسرائيل لدعوة الى الاضراب العام وجّهتها المجالس المحلية في مناطق الجليل والمثلّث والنقب (**الحياة**، ٢٢/٥/١٩٩٠)؛ واندلعت تظاهرات صاخبة في هذه المناطق. وأحرق متظاهرون، في مدينة الناصرة العربية، مصرفاً محلياً، والقوا الحجارة على مكتب الضريبة الاسرائيلية في المدينة، فاعتقلت الشرطة الاسرائيلية ٢١ شخصاً، بينهم زوجة رئيس بلدية الناصرة، توفيق زيّاد. وأثارت الاحداث هذه، التي امتدت الى الطيبة وحيفا وغيرهما، فزع المسؤولين الاسرائيليين الذين تخوّفوا من احتمالات تواصل نضالات الفلسطينيين في مناطق الجليل والمثلّث والنقب، وتكاملها مع نضالات اخوتهم في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، الى الحدّ الذي جعل عوزي محنايمي يصف الانتفاضة هذه بالخطر الذي تبدو أمامه انتفاضة الضفة والقطاع «طفلاً يلهو». وقد حذّر رئيس الحكومة الاسرائيلية الانتقالية، اسحق شامير، الفلسطينيين في اسرائيل من تطوير نضالاتهم في الاتجاه المشار اليه، وقال: «على الواحد [منّا] ان يخبر العرب، مواطني اسرائيل، بأنهم تجاوزوا حدود المسموح به» (**نيوزويك**، ٤/٦/١٩٩٠، ص ٢٣). وذكرت مصادر صحفية ان ما وقع في الناصرة والطيبة كان الحدث الاسوأ الذي يقع في القطاع العربي في اسرائيل خلال الأربعة عشر عاماً، منذ «يوم الارض»، في الثلاثين من آذار (مارس) ١٩٧٦. وأضافت المصادر: «خلال العامين ونصف العام من عمر الانتفاضة، سأل اليهود أنفسهم مراراً: هل انتشرت الانتفاضة في اسرائيل ذاتها؟». لقد